S/2003/1016

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
16 October 2003
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

أولا - مقدمة

١ - هذا تقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٩٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الذي أشار فيه المجلس إلى جميع قراراته السابقة بشأن مسألة الصحراء الغربية وأكد مجددا بخصوص قراره ١٤٢٩ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وفي القرار نفسه، طلب المجلس إليّ أن أقدم تقريرا مرحليا قبل نهاية فترة الولاية الحالية. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ (S/2003/565).

ثانيا - أنشطة مبعوثي الخاص

٢ - عقب اتخاذ القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣)، أوفدت المملكة المغربية في ١٧ أيلول/سبتمبر وفدا رفيع المستوى كي يلتقي مع مبعوثي الشخصي في هيوستن (الولايات المتحدة الأمريكية). وتضمن الوفد السيد محمد بن عيسى، وزير الخارجية والتعاون، والسيد فؤاد علي الهمة، الوزير المنتدب لدى وزارة الداخلية، والسيد محمد بنونه، الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة. وخلال الاجتماع، ناقش مبعوثي الخاص مع الوفد المسائل المتعلقة بخطة السلام من أجل تقرير مصير سكان الصحراء الغربية (S/2003/565، المرفق الثاني). وطلب وفد المغرب إعطائه مهلة للتفكير والتشاور قبل إعطاء رده النهائي على فقرات منطوق القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣)، ولا سيما الفقرة الثانية التي دعا فيها المجلس الطرفين إلى العمل مع الأمم المتحدة وفيما بينهما لقبول خطة السلام وتنفيذها.

171003 171003 03-56022 (A)

ثالثا – التطورات في الميدان

ألف – ممثلي الخاص

٣ – عقب تعيين السيد وليام لايسي سوينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) ممثلا خاصا جديدا لي لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣، أبلغت رئيس مجلس الأمن باعتزامي تعيين السيد ألفارو دي سوتو (بيرو) ممثلا خاصا لي للصحراء الغربية. ومن المقرر أن يشرع السيد دي سوتو في الاضطلاع بمهمته قريبا. وفي هذه الأثناء، يتولى قائد قوة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، اللواء جورجي جاراز، مهام الموظف المسؤول عن البعثة.

باء – أنشطة لجنة تحديد الهوية

٤ – جدير بالإشارة أنه في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، لحين استئناف عملية تقديم الطعون، بدأت لجنة تحديد الهوية في دمج واستعراض الملفات والوثائق التي جمعتها في الفترة بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦ والفترة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ خلال عمليات التسجيل وتحديد الهوية وتلقي الطعون. وبدأت أيضا العمل بالتزامن في عدة دراسات تتعلق بالمعلومات الأساسية ومشاريع داخلية لمراقبة النوعية. ومع إنجاز اللجنة لهذه الأنشطة الإضافية تدريجيا، جرى تخفيض عدد موظفيها كي يتناسب مع عبء العمل المتناقص. وكما لوحظ في تقريري السابق إلى مجلس الأمن أكملت اللجنة حاليا مسح الوثائق ضوئيا وحفظها وخزنها خزنا مأمونا ووضعت جميع الدراسات المتصلة بأنشطتها في صورتها النهائية. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أنجزت البعثة نقل جميع الملفات الحساسة للجنة تحديد الهوية إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف من أجل خزنها خزنا مأمونا. ومنذ ذلك الحين ولدواعي الإدارة السليمة يستمر تخفيض عدد موظفي لجنة تحديد الهوية ومن المقرر سحب جميع موظفيها من البعثة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. بيد أن الوظائف المأذون بها للجنة تحديد الهوية سيستمر إدراجها في الميزانية حتى نهاية السنة المالية الحالية، التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وربما لما بعد ذلك بغية السماح بإعادة تنشيط اللجنة بسرعة إذا ما قرر مجلس الأمن ذلك.

جيم – الجوانب العسكرية

٥ – بسبب عمليات التناوب الموسمية، كان العنصر العسكري للبعثة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ يتألف من ٢٢٢ من المراقبين العسكريين بالأمم المتحدة والجنود، مقابل قوام مأذون به يبلغ ٢٣٠ فردا (انظر المرفق). وواصل هذا العنصر، بقيادة اللواء جاراز

(هنغاريا) مراقبة وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية الذي ما فتئ ساريا منذ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وبقيت المنطقة الداخلة في نطاق مسؤولية البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير هادئة و لم تصدر أي بادرة على أرض الواقع تنم عن أن أي من الجانبين ينوي استئناف الأعمال العدائية في المستقبل القريب.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الدوريات البرية والجوية للبعثة زيارة وتفقد الوحدات البرية للجيش الملكي المغربي والقوات العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) التي يتجاوز حجمها حجم السرية على جانبي القطاع العازل، وذلك وفقا لاتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة بين البعثة من ناحية والجيش الملكي المغربي وجبهة البوليساريو من ناحية أخرى. وواصل كل من الجيش الملكي المغربي والقوات العسكرية لجبهة البوليساريو القيام بأنشطة الصيانة والتدريب الروتينية.

٧ - وتواصل جبهة البوليساريو فرض بعض القيود على حرية حركة البعثة في مناطق الإقليم الواقعة شرقي القطاع العازل. مع أن هذه القيود لا تؤثر تأثيرا كبيرا على قدرة البعثة لرصد الحالة في تلك المناطق فإن إزالتها ستزيد من كفاءة أنشطة الدوريات البرية والجوية للبعثة.

٨ - وتواصل البعثة التعاون مع الطرفين في وضع علامات لتحديد مواقع الألغام والذخائر غير المنفجرة والتخلص منها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كشفت الأمطار الغزيرة التي سقطت لفترة قصيرة عن الكثير من الألغام والذخائر غير المنفجرة. وفي هذا الصدد، كشفت البعثة في الأشهر الخمسة الأخيرة ٥٦ لغما وقطعة من الذخائر غير المنفجرة ووضعت عليها علامات على جانبي الجدار الدفاعي، وراقبت ٣١ عملية تخلص منها قام بها الجيش الملكي المغربي. وفي ١ أيلول/سبتمبر، اكتشف أيضا حقل يضم عددا غير محدد من القنابل وضعت عليه العلامات عند بير لحلو على الجانب الشرقي من الجدار الدفاعي. وفي ١ أيلول/سبتمبر أيضا، أبلغ الجيش الملكي المغربي عن حادثة تسبب فيها لغم وأسفرت عن تدمير مركبة مدنية في منطقة الحوزة.

٩ - وواصلت البعثة تطوير قدراتها الأساسية اللازمة لإنشاء وحدة من نظام إدارة المعلومات للعمل المتعلق بالألغام والذخائر غير المنفجرة في البعثة من شأنها توحيد البيانات بشأن الألغام والذخائر غير المنفجرة وتيسير أي أنشطة مقبلة تتعلق بإزالة الألغام. وأحرز قدر من التقدم في إنشاء وبدء نظام إدارة المعلومات للعمل المتعلق بالألغام في البعثة وينبغي أن يبدأ العمل قبل نهاية هذا العام.

دال – الجوانب المتعلقة بالشرطة المدنية

١٠ – حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، كان قوام عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة ١٤ شرطيا (انظر المرفق) بقيادة المفتش العام أوم براكاش راتور (الهند). وواصل العنصر أداء وظائف حماية الملفات والمواد الحساسة الموجودة في مركزي لجنة تحديد الهوية في العيون وتندوف. وفيما يتعلق بنقل ملفات لجنة تحديد الهوية، راقب ضباط الشرطة المدنية تحميل ملفات اللجنة في مجمع العيون ورافقوها حتى المطار المحلي. وكان أحد ضباط الشرطة المدنية موجودا لاصطحاب الملفات في كل رحلة طيران وتسليمها إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

١١ – ومع نقل ملفات اللجنة إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف يكون عنصر الشرطة المدنية قد أنجز مهام الحماية. وبناء عليه، يجري سحب بقية ضباط الشرطة من البعثة. بيد أنه كما هو الحال مع لجنة تحديد الهوية، سيحتفظ بالوظائف اللازمة في ميزانية البعثة على الأقل حتى نهاية السنة المالية الحالية تحسبا للحاجة إلى إعادة تشكيل العنصر على وجه السرعة.

هاء – أسرى الحرب والمحتجزون الآخرون والأشخاص المجهولو المصير

١٢ – في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أعادت لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى المغرب ٢٤٣ من أسرى الحرب المغاربة الذين أطلقت جبهة بوليساريو سراحهم في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ استجابة لطلب من إحدى الدول الأعضاء. وفي الوقت الذي أعرب فيه عن ترحيبي بهذا القرار، أود أن أكرر دعوتي إلى جبهة البوليساريو بالتعجيل في إطلاق سراح جميع أسرى الحرب الباقين امتثالا للقانون الإنساني الدولي ومختلف القرارات والبيانات الرئاسية الصادرة عن مجلس الأمن. ووفقا للأرقام التي ذكرتها لجنة الصليب الأحمر الدولية، يتبقى حتى الآن ٩١٤ من أسرى الحرب هؤلاء، ومعظمهم محتجز منذ أكثر من ٢٠ عاما.

١٣ – وأحرز أيضا قدر من التقدم بشأن تحديد مصير الأشخاص المجهولي المصير. وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو، أجرت لجنة الصليب الأحمر الدولية مقابلات شخصية في الإقليم مع أربعة أفراد وردت أسماؤهم في قائمة جبهة البوليساريو للأشخاص المجهولي المصير، وقد رفعت أسماؤهم من تلك القائمة في أعقاب ذلك. وأود أن أكرر دعوتي إلى المملكة المغربية وجبهة البوليساريو لمواصلة التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في تحديد مصير الأشخاص الذين ما زالوا مفقودين جراء الصراع.

واو - اللاجئون من الصحراء الغربية

١٤ - في حين اتسمت إمدادات الأغذية للاجئين من الصحراء الغربية بالاستقرار نسبيا خلال أشهر الصيف، يتوقع برنامج الأغذية العالمي حدوث نقص في المواد الغذائية الأساسية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إذا لم تقدم مساهمات جديدة. وفي غضون ذلك، ظل اهتمام الجهات المانحة ببرنامج تقديم المساعدة إلى اللاجئين من الصحراء الغربية منخفضا نسبيا. وأود أن أطلب من المجتمع الدولي أن يزود برنامج الأغذية العالمي ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بالموارد اللازمة لتغطية الاحتياجات من الأغذية للاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف.

١٥ - وجدير بالإشارة أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبعثة كانوا يروجون مع الطرفين لمجموعة من تدابير بناء الثقة. وحسبما لوحظ في تقريري السابق بشأن الصحراء الغربية، فعقب الموافقة الرسمية في آذار/مارس ٢٠٠٣ لجبهة البوليساريو والمغرب على بدء خدمات الهاتف والبريد الشخصي على نطاق محدود، شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ١٥ نيسان/أبريل في خدمة هاتف تجريبية بين مخيم "٢٧ شباط/فبراير" للاجئين والإقليم. بيد أن جبهة البوليساريو علقت هذا البرنامج في اليوم التالي. وفي أيار/مايو، أعاد المغرب تأكيد موافقته على بدء خدمات البريد بين مخيمات اللاجئين في تندوف والإقليم، ولو أنه طلب إجراء المزيد من المناقشات التقنية بشأن طرائق تنفيذها قبل البدء فيها.

١٦ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٤٩٥ (٢٠٠٣) الذي دعا فيه المجلس الطرفين إلى التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ تدابير بناء الثقة، زار وفد من المفوضية، يرافقه ممثل للبعثة، مدن الرباط والجزائر وتندوف في الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين الأول/ أكتوبر لإجراء مناقشات تقنية تتعلق بوجه خاص بخدمة البريد والهاتف. وخلال المناقشات التي جرت في الرباط يومي ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أكدت السلطات المغربية ضرورة إشراك دوائر البريد المغربية في مناولة البريد بالإقليم باعتبار ذلك مسألة من مسائل السيادة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الخطة الأصلية ارتأت أن تتولى المفوضية جمع البريد وتوزيعه. وردا على المقترح المغربي، أفادت المفوضية بأن الأمم المتحدة ستقتضي، إن كانت ستشترك في خدمة البريد، أن يتاح لها الوصول إلى المستفيدين من الجانبين دون عوائق وستحتاج إلى أن تتأكد من ضمان سرية البريد ومن التحلي بالحياد فيما يتعلق بتسليمه. وفي هذا الصدد، اقترح المغرب، تيسيرا للأمر، إنشاء خدمة بريد مباشر بين دوائر البريد المغربية والجزائرية.

١٧ - وخلال المناقشات التي جرت بالجزائر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، نقلت المفوضية موقف المغرب بشأن خدمة البريد، وذكرت الجزائر بأنها لا تزال تنتظر موافقتها الرسمية، باعتبارها بلد اللجوء، على استئناف خدمة الهاتف التي تديرها المفوضية فيما بين مخيمات اللاجئين والإقليم. وإذ تعهدت الجزائر بتقديم ردها في وقت قريب، فقد كررت موقفها السابق الذي قالت فيه بأن ما يقبله الممثلون الصحراويون تقبله الجزائر، في حدود مسؤولياتها بوصفها بلد اللجوء. وردا على الطلب الذي كررته المفوضية والذي يدعو الجزائر إلى استكمال تسجيل اللاجئين الصحراويين، ارتأت الجزائر ضرورة الاستمرار في استخدام العدد الحالي للاجئين البالغ ٠٠٠ ١٦٥ لاجئ.

١٨ - وخلال المناقشات التي أجرتها جبهة البوليساريو مع وفد المفوضية، أعربت الجبهة عن استعدادها لاستئناف خدمة الهاتف فورا والشروع في خدمة البريد بموجب تدابير بناء الثقة التي وضعتها المفوضية. وهذا يمثل تقدما فيما يتعلق بخدمة الهاتف، إذ أكد المغرب موقفه المتمثل في مواصلة خدمة الهاتف بموجب تدابير بناء الثقة التي وضعتها المفوضية. وتعتزم المفوضية مواصلة مناقشة هذه المسألة مع الطرفين بغية استئناف خدمة الهاتف في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بخدمات البريد، تنتظر المفوضية رد الجزائر الذي ستواصل على أساسه مناقشة المسألة مع الطرفين.

١٩ - أما العنصر الثالث من تدابير بناء الثقة المتمثل في تبادل الزيارات الأسرية، وهو النشاط الذي يعتبر حجر الزاوية في المشروع الأصلي الذي وضعته المفوضية لبناء الثقة، فلم يدرج في جدول أعمال وفد المفوضية نظرا للاختلاف الذي طال أمده بين الطرفين بشأن معايير اختيار المشاركين في عملية تبادل الزيارات. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن جبهة البوليساريو قد ألحّت على أنه لا يحق الاستفادة من تبادل الزيارات بين الإقليم ومخيمات اللاجئين إلا للأشخاص الواردة أسماؤهم في قائمة الناخبين المؤقتة التي وضعتها البعثة. ومن ناحية أخرى، أكد المغرب أن أي شخص في مخيمات اللاجئين أو في الإقليم له فرد من أفراد أسرته في الجانب الآخر يحق له أن يشارك في تبادل الزيارات، بصرف النظر عن ورود اسمه في القائمة. وخلال المناقشات التي أجرتها مع المفوضية، أشارت جبهة البوليساريو إلى أنها قد غيّرت رأيها بهذا الشأن وأنها مستعدة الآن للموافقة على تبادل الزيارات الأسرية فورا بين الإقليم ومخيمات اللاجئين في تندوف، بصرف النظر عن مركز الفرد المعني على القائمة. وهذه خطوة تستحق أكبر قدر من الترحيب وتعتزم المفوضية مواصلة بحثها مع الطرفين.

٢٠ - وجدير بالإشارة أيضا أن موريتانيا قد وافقت فعلا على مشروع بناء الثقة بالشروط التي اقترحتها المفوضية وأعربت عن استعدادها لتقديم الدعم الكامل لتنفيذه.

زاي - الجوانب السوقية

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة مراحل تنفيذ الخطة التي تستغرق سنتين والتي تهدف إلى تحديد أماكن السكن والعمل التي عفا عليها الزمن في جميع مخيمات مواقع الأفرقة العشرة التابعة للبعثة والتي تسمح بالتحكم في الطقس، على امتداد الإقليم. ولاستبدال الطائرات المروحية السابقة للبعثة، أرسلت إلى منطقة البعثة ثلاث طائرات مروحية جديدة تمتاز بخاصية التكيف مع الظروف الجوية القصوى بالصحراء الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن ترسل في المستقبل القريب إلى منطقة البعثة ١٠٠ سيارة دورية جديدة من طراز نيسان لاستبدال سيارات الدورية القديمة.

حاء - الاتحاد الأفريقي

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الوفد المراقب للاتحاد الأفريقي لدى البعثة، بزعامة كبير ممثليه السفير يلما تاديس (إثيوبيا)، تقديم الدعم القيّم والتعاون للبعثة. وأود أن أعرب من جديد عن تقديري الخالص لهذا الإسهام.

رابعا - الجوانب المالية

٢٣ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٣١/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مبلغا إجماليا قدره ٥٠٠ ٥٢٩ ٤١ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وبلغت التكاليف الإجمالية للإنفاق على البعثة منذ إنشائها في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ نحو ٥١١,٤ مليون دولار.

٢٤ - وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص بالبعثة ٤٨,٧ مليون دولار. أما إجمالي الأنصبة المقررة غير المسددة في كل عمليات حفظ السلام فقد بلغ ٤٩٤,٩ ١ مليون دولار.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

٢٥ - يعتبر إطلاق سراح ٢٤٣ من أسرى الحرب المغاربة في ١ أيلول/سبتمبر، وتقديم إيضاح عن مصير أربعة أشخاص كانوا مجهولي المصير والتوصل مؤخرا إلى اتفاقات بشأن

تنفيذ تدابير بناء الثقة خطوات على الطريق الصحيح نحو تعزيز مناخ إيجابي بين الطرفين. وأهنئ الطرفين على اتخاذ هذه الخطوات. وفي الوقت ذاته، أدعو جبهة البوليساريو إلى كفالة إطلاق السراح الفوري لأسرى الحرب المتبقين البالغ عددهم ٩١٤ أسيرا، منهم مَن ظل رهن الاحتجاز أكثر من ٢٠ سنة، وأدعو المغرب أيضا إلى كفالة توضيح وضع الأفراد المتبقين المجهولي المصير. وأدعو أيضا الطرفين إلى الشروع دون مزيد من التأخير في تنفيذ تدابير بناء الثقة المشار إليها في الفقرات ١٥ إلى ٢٠ أعلاه. وهذه إجراءات إنسانية أساسية من شأنها أن تحسن إلى حد بعيد حياة الشعب الصحراوي. وعلاوة على ذلك، أناشد المجتمع الدولي أن يقدم دعما سخيا إلى المفوضية وإلى برنامج الأغذية العالمي كي يمكنهما تلبية احتياجات اللاجئين الصحراويين.

٢٦ - وكما يذكر أعضاء مجلس الأمن، فقد أبلغتني جبهة البوليساريو والمملكة المغربية رسميا يومي ٨ و ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، على التوالي، باعتراضاتهما فيما يتعلق بخطة السلام من أجل تقرير مصير سكان الصحراء الغربية التي قدمها إليهما مبعوثي الشخصي في كانون الثاني/يناير. بيد أن جبهة البوليساريو قد قبلت الخطة رسميا كما قُدمت لها في رسالتها المؤرخة ٦ تموز/يوليه. وبدا أن الاعتراض الرئيسي للمملكة المغربية على الخطة هو أن أحد الخيارات التي يجري عليها الاقتراع في الاستفتاء لتحديد المركز النهائي للصحراء الغربية والتي تعكس الخيارات التي سبق أن اتفق عليها الطرفان في خطة التسوية (S/21360)، هو الاستقلال. ويتمثل الخيار الآخر للاقتراع في الاندماج مع المملكة المغربية. ويذكر المجلس أيضا أن صيغة معدلة للخطة السلمية قد عممت على الطرفين والدول المجاورة في أوائل تموز/يوليه تضيف خيارا ثالثا للاقتراع يتيح مواصلة تقسيم السلطة المنصوص عليه في المادة الثالثة من خطة السلام، أي بعبارة أخرى، الحكم الذاتي أو الاستقلال الذاتي. ورغم أن الخطة قد عدلت لمعالجة شواغل المملكة المغربية ورغم إجراء مشاورات إضافية مع مبعوثي الشخصي في هيوستن في ١٧ أيلول/سبتمبر، فلم يسحب المغرب حتى الآن اعتراضه على خطة السلام.

٢٧ - وتمثل خطة السلام نهجا عادلا ومتوازنا إزاء مسألة الصحراء الغربية يعطي لكل من الجانبين بعض، ولكن ربما ليس كل، ما يريده. وقد أكدت مرارا للطرفين أن هذه المبادرة الأخيرة قد تلقى نفس المصير الذي لقيته سابقاتها إن لم يكونا مستعدين لتقديم التنازلات اللازمة للتوصل إلى نتيجة ناجحة لتسوية الصراع والموافقة على نهج لإيجاد حل سياسي. ويتيح قبول جبهة بوليساريو لخطة السلام في الوقت الراهن فرصة لإيجاد حل لهذا النزاع الذي طال أمده. وأحث المغرب على اغتنام هذه الفرصة والمشاركة بشكل إيجابي في العملية من خلال قبول الخطة وتنفيذها.

٢٨ - وفي هذا السياق، وعلى أثر المناقشات التي أجراها مبعوثي الشخصي مع الوفد المغربي في ١٧ أيلول/سبتمبر، أوصاني مبعوثي الشخصي بأن أوافق على طلبه منح المغرب مزيد من الوقت للتفكير والتشاور قبل تقديم رده النهائي، وذلك بتمديد ولاية البعثة. وقد وافقت على هذه التوصية، وآمل أن أتلقى رد المغرب على القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣) قبل نهاية السنة التقويمية. وأوصي أيضا بتمديد ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وأملي كبير في أن تتمكن المملكة المغربية بحلول ذلك التاريخ من المشاركة بشكل إيجابي في تنفيذ الخطة. وإذا لم يحدث ذلك، فإني سأعود إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير وسأقدم إليه آرائي بشأن مستقبل عملية السلام في الصحراء الغربية وكذلك بشأن ولاية البعثة.

المرفق

المساهمات في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

	المراقبون العسكريون[أ]	قائد القوة	القوات	أفراد الشرطة المدنية[ب]	المجموع
الاتحاد الروسي	٢٥				٢٥
الأرجنتين	١				١
الأردن				١	١
أوروغواي	٦				٦
أيرلندا	٤				٤
إيطاليا	٥				٥
باكستان	٧			٢	٩
البرتغال				٢	٢
بنغلاديش	٨				٨
بولندا	١				١
جمهورية كوريا			٢٠		٢٠
سري لانكا	٢				٢
السلفادور	٥				٥
السنغال				٣	٣
السويد				١	١
الصين	١٩				١٩
غانا	٩		٧	٢	١٨
غينيا	٤				٤
فرنسا	٢٥				٢٥
كرواتيا	٢				٢
كينيا	١٠				١٠
ماليزيا	١٤				١٤
مصر	١٩				١٩
منغوليا	٣				٣
النرويج					صفر
النمسا	٢				٢
نيجيريا	٨			١	٩
الهند				٢	٢
هندوراس	١٢				١٢
هنغاريا	٧	١			٨
اليونان	١				١
المجموع	**١٩٩**	**١**	**٢٧**	**١٤**	**٢٤١**

(أ) القوام المأذون به ٢٠٣ أفراد.

(ب) القوام المأذون به ٨١ فردا.

Map No. 3691 Rev. 42 UNITED NATIONS
October 2003

Department of Public Information
Cartographic Section